١٠

قيم مصر ومعتقدات الغرب

يطالعنا الإعلام الغربى من حين لآخر بانتقادات لمفاهيمنا حول الأداء الديمقراطى وحقوق الإنسان وحكم القانون، وإن كانت بعض تلك الانتقادات أساسها سوء النية المبيتة لدى قوى ضغط معروفة بعدائها لنا، فإن البعض الآخر منها ناجم عن قصور فى رؤية الغرب لخصائص ولقيم حضارة مصر الشرقية.

فالغرب يعتقد بأن النظم العلمانية هى وحدها القادرة على حماية «الأقليات»، متناسيا «الهولوكوست» فى ألمانيا العلمانية والاتجاهات العنصرية ضد المسلمين فى فرنسا والمعاداة للسامية فى أوروبا الشرقية، وفى الوقت الذى شاهدنا فيه الثقافة العنصرية فى جنوب الولايات المتحدة تضطهد بشكل فج المواطن الأمريكى ذا البشرة السوداء فإننا نجد الثقافة الإسلامية فى مصر ترفض استقبال الأفكار النازية والفاشية والشيوعية وتقاوم العنصرية، والتاريخ شاهد على كيفية حماية الدولة الإسلامية للأقليات بشكل أكثر فاعلية من الحماية التى وفرتها الأنظمة العلمانية الغربية، ولقد حمت مصر الإسلامية الأقباط من روما المسيحية، وانتقلت القيادة فى العالم الإسلامى بين أجناس مختلفة من أمويين وعباسيين وعثمانيين دون أن يثير ذلك اعتراض على عكس

الحركات اليمينية فى الغرب والتى تولى أقصى الاهتمام «للتفوق العرقى»، وليس من المتوقع فى المستقبل حتى البعيد انتخاب رئيس للجمهورية أو مجرد تعين وزير من بين ستة الملايين مسلم الذين يتمتعون بالمواطنة فى الولايات المتحدة وكما أن العالم لم يسمع عن مواطن مسلم تولى منصبا ذا شأن فى أوروبا الغربية التى تضم ملايين من المسلمين!

ويعتقد الغرب أن «الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان» هى خصائص تنفرد بها الحضارة الغربية رغم إنه لا يمكن لآية حضارة أن تدعى احتكار قضية الحرية، فالفكر الديمقراطى الغربى تأثر بشكل بالغ بالأفكار الوافدة إليه من الثقافات الأخرى، وعصر النهضة فى أوروبا استمد أصوله من التراث الفكرى لروما القديمة واليونان القديمة والحضارة الإسلامية العربية، وكان «جون لوك» الذى وضع حجر الأساس لما سمى بالديمقراطية الغربية فى كتابه عن الحكومة والمنشور عام ١٦٩٠ يستلهم أفكاره من قراءاته المتنوعة نتيجة تمكنه من اللغات اللاتينية والإغريقية والعربية والعبرية، ولم تزدهر الديمقراطية فى الغرب إلا مؤخرا، ولقد احتاج الغرب قرابة ثلاثمائة عام منذ نشأة الفكر الديمقراطى الحديث ليصبح هذا الفكر واقعا عمليا.

ويعتقد الغرب أن «حكم القانون» يستمد أصوله من الحضارة الرومانية فقط، متجاهلا دور الشرائع السماوية المنزلة فى الشرق

وتأثيرها على تطور المفاهيم القانونية والشرعية، وهى أول من ركز على فكرة محورية القانون وعلى الأنماط والأطر المحددة للتعامل وذلك بهدف تنظيم العلاقات الإنسانية، وأما عن مشاكل حقوق الإنسان فإن دولة من العالم النامى وهى الهند - وقد ساندتها مصر فى ذلك - هى أول من آثار قضية حقوق الإنسان فى المحافل الدولية وذلك بمطالبة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ بمناقشة التمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا والتى كانت فى ذاك الوقت خاضعة لهيمنة المفاهيم الغربية، ولقد اعترضت أمريكا والدول الغربية على هذا الطلب لمدة ست سنوات متصلة حتى عام ١٩٥٢! وكما أن مصر هى التى ساندت حركات التحرير المطالبة بحقوق الإنسان وبالمواطنة فى العالم الثالث من الجزائر إلى أنجولا مرورا بفيتنام، وذلك فى نفس الفترة التى كان الغرب يمارس فيها العنصرية باضطهاد الزنوج فى الولايات المتحدة والتدخل السافر بواسطة وكالة المخابرات المركزية لقلب أنظمة الحكم الوطنية (مصدق فى إيران والليندى فى تشيلى على سبيل المثال) ولإقامة عشرات من الأنظمة الديكتاتورية ظل يساندها الغرب إلى عهد قريب فى شتى أنحاء العالم!

وهكذا فإن كانت القناعة اليوم ونحن فى بداية القرن الواحد والعشرين بأن الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy هى الأيديولوجية المسيطرة على الفكر السياسى الغربى والتى يقوم

بنشر رسالتها حول العالم بشكل رسمى فإننا فى الحقيقة نتحدث عن ظاهرة جديدة جدا لم يتجاوز عمرها العشرين سنة الأخيرة من تاريخ الغرب!

ورغم ذلك يبقى السؤال الهام حول مدى نجاح أيديولوجية الغرب فى توفير الحياة الكريمة للإنسان المعاصر، وبالتأكيد فإن الطريق الذى يدعو إليه الغرب لم يحقق الوصول إلى هذا الهدف. حيث إن هناك فرقا بين «المبادئ الديمقراطية» و «المبادئ الإنسانية». فعند تناول بعض الجوانب الإنسانية المتعلقة بالأسرة والتكافل والأمان من العنف الإجتماعى والطبيعة غير العنصرية للأفراد، فإننا فى الشرق بصفة عامة ومصر بصفة خاصة نتقدم عن الغرب فى هذا المضمار، ورغم أن الغرب يعتقد أن الإسلام يولد «عنفا سياسيا نتيجة ارتباط مفهوم الدين بالدولة، إلا أنه أغفل أن الثقافة الغربية ذاتها تولد عنفا اجتماعيا» فى الشارع العادى يفوق بمراحل مثيله فى المجتمعات الشرقية، فمن يسير ليلا فى عواصم الشرق مثل القاهرة لأكثر أمنا ممن يسير نهارا فى المدن الكبرى فى الغرب مثل نيويورك، بل إن العنف الاجتماعى بلغ فى الغرب مستويات الأزمة الحادة وما يصاحبها من ظواهر إدمان للمخدرات وتفكك للأسر وأمراض الجنس.

ومصر القيم والحضارة تدرك أن أهم التحديات التى تواجه مفاهيم الديمقراطية فى القرن الواحد والعشرين هى تلك المرتبطة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة فى حق المواطن العادى

فى حياة كريمة ومستوى معيشة مقبول فى إطار من الأمن والاستقرار الاجتماعى، وهذا ما دفعنا إلى النظر بتأنٍّ تجاه التجارب الديمقراطية التى صفق لها الغرب فى أمريكا اللاتينية وروسيا، والدلائل على ذلك كثيرة فمن خلال استطلاع للرأى أجرى عام ١٩٩٧ فى ١٧ دولة من دول أمريكا اللاتينية، أبدت ٢٧٪ فقط من الآراء رضاها عن المسار الديمقراطى بنمطه الغربى والمطبق منذ عام ١٩٩٠، بينما جاء عدم رضاء الأغلبية نتيجة المشاكل الاقتصادية والإدارة السيئة للحكومات والفساد، وفى استطلاع آخر أجرى فى نفس العام أكد ٩٣٪ من مواطنى فنزويلا على أن تطبيق الديمقراطية فى بلدهم لم يُؤدِّ إلى ضمان حسن توزيع الثروة وإلى تحقيق العدالة، وفنزويلا ليست حالة منفردة فالإضرابات واحتجاجات الشوارع فى الأرجنتين وبوليفيا والإكوادور وأورجواى لهى شواهد أخرى على هذا الشعور العام بعدم الرضا والقلق والخوف من المستقبل، أما فى روسيا فلقد ظهرت مشاكل اجتماعية لم يكن يعرفها المجتمع مثل أطفال الشوارع وأهل القمامة والمافيا المنظمة وانخفاض متوسط الأعمار!

نستخلص من ذلك نتيجة هامة وهى أن مزيج «الحريات الجديدة مقرونة بالفقر المتزايد» فى هذه الدول خلق أوضاعا تحولت معها الحريات العامة إلى تصريح للجريمة (المافيا)، وتؤدى فى النهاية إلى خلل جسيم فى النظام والقانون، وهو ما قد يؤدى بدوره إلى فرض قيود على الحريات واعتداءات على سيادة القانون!

ليس الهدف من هذا الحديث أن ننتقص من مفاهيم الديمقراطية الليبرالية للغرب، ولكن الهدف يتحدد فى تصحيح معتقدات الغرب حول قيم مصر والتراكم الحضارى لشعبها ومخزوننا من المعرفة والتجربة، والتى يمكن أن نؤدى - من خلالها - دورا لا يستهان به فى تطوير مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.